الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

11-12-13 **صفر** 1441 ، 08-09-10 **نوفمبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

منهج لـ " حقوق الإنسان" يا وزارة التعليم!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 13 ربيع أول 1441هـ -10 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1755393

هاني الظاهري

الموضوع الذي تتناوله هذه المقالة ليس جديداً، فقد طرحته في مقالة سابقة بتاريخ 14 مايو 2009 أي قبل نحو 10 سنوات وستة أشهر تحت عنوان «منهج لـ (حقوق الإنسان) يا وزارة التربية»، كان ذلك قبل أن يتغير اسم الوزارة من «التربية» إلى «التعليم»، وسبب إعادة طرحه الآن هو بالطبع استمرار الحاجة إليه، بجانب ما نلحظه من تحرك لافت لوزارة التعليم نحو بناء منظومة تعليمية عصرية بقيادة معالي الوزير النشط الدكتور حمد آل الشيخ وفقه الله وأعانه.

بالأمس تم الإعلان عن إقرار عودة دروس الموسيقى والمسرح والفنون إلى المدارس السعودية بعد غياب لنحو 4 عقود، وهذه خطوة عظيمة تأخرت كثيراً وكانت بحاجة إلى وزير شجاع أسمى أهدافه تحقيق رؤية 2030.

جاء ذلك بعد لقاء جمع سمو وزير الثقافة الأمير بدر الفرحان بمعالي وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ انتهى بالاتفاق على «تفعيل بعض الفنون في أنشطة ومناهج التعليم، ونقل صلاحية منح التصاريح للأنشطة والمسارات الثقافية والفنية المستحدثة إلى وزارة الثقافة، والترخيص لكيانات أهلية تعليمية متخصصة في الفن والثقافة، والاستفادة من المسارح التعليمية.«

بعد هذه الخطوة الموفقة أصبح من المهم أن تأتي الخطوة الثانية التي ينبغي أن تكون إقرار تدريس منهج لحقوق الإنسان في مراحل التعليم العام، فرؤية 2030 كما هو معروف تعكس الاهتمام الكبير بإنسان الوطن في محاور التنمية بهدف ضمان جميع حقوقه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الحقوق، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

لدينا في المملكة جهد جبار لحماية حقوق الإنسان ومشروع قائم للتثقيف بهذه الحقوق تقف خلفه هيئة حقوق الإنسان بتوجيه ودعم كبير من قيادة البلاد، كما أن معظم الإصلاحات التي قادها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تتمحور حول الإنسان وحقوقه، ومن ذلك ما تم إقراره من إصلاحات متقدمة في بعض الأنظمة المتعلقة بحقوق المرأة والطفل.

في المقال المنشور قبل عشر سنوات كتبت: «من الواجب أن يكون هناك منهج لحقوق الإنسان يتوافق مع نهج وسياسة السعودية في هذا الجانب. إن المجتمع السعودي في ظل قيادته الحكيمة ونهجها الإصلاحي يشهد نقلة في جميع الجوانب ولا بد من أن تتواكب رؤى وتوجهات وإستراتيجيات جميع الوزارات والقطاعات الحكومية المختلفة مع هذه النقلة، فلم يعد هناك مجال للتراخي في عصر بتنا فيه نسابق الزمن لنقف في مصاف الدول المتقدمة في هذا العالم. إنني أحلم باليوم الذي يعود فيه ابني من مدرسته الابتدائية ليحدثني عن حقوقه الإنسانية التي تعرف عليها ولم يعد لديه الاستعداد للتنازل عنها، تلك الحقوق التي يكفلها له وطنه ويدافع عنها.. لا أن يعود من المدرسة ليخبرني بأن معلمه اعتدى عليه بالضرب منتهكاً إنسانيته بسبب نسيانه حل الواجب.«!

واليوم أكرر ما سبق وأقترح على معالي وزير التعليم أن يعقد اتفاقية مشابهة لاتفاقية الثقافة مع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وأن توكل مهمة إعداد منهج دراسي خاص بـ«حقوق الإنسان» لهذه الهيئة، وسيكون لذلك بلا شك انعكاس إيجابي كبير على الوطن والمواطن، وقبل ذلك على صورة المملكة دولياً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الرياض» تقف على أحكام التقاضي وتلتقي الموقوفين في القضايا الأمنية

السجون تطلق (خدمة التقاضي المرئي عن بُعد) وتربط موقوفيها بالمحاكم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 ربيع أول 1441هـ -10 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1786972

حققت المديرية العامة للسجون بالمملكة تحولاً نوعياً جديداً على مستوى برامجها الاصطلاحية الرامية لخدمة الموقوفين (من مواطنين ومقيمين) في قضايا أمنية متنوعة، بعد إطلاقها عدة مبادرات كان من أبرزها مبادرة (التقاضي المرئي عن بعد) والذي يربط بين إدارات السجون، والمحاكم بجميع مناطق المملكة عبر اتصال حي، صوتاً وصورة، بهدف إنجاز القضايا وإجراءاتها عن بعد، بيسر ومرونة والبت في أي محاكمة وبشكل علني وصريح. مما يسهم في اختصار الوقت والجهد ويحفف على الموقوفين.

ويأتي تطبيق (التقاضي المرئي عن بعد) داخل إصلاحيات المملكة، وتوفير (خدمات التقاضي المرئي عن بعد) ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي وجه سمو وزير الداخلية بتنفيذها بالمديرية العامة للسجون بكافة إصلاحياتها بمختلف مناطق ومحافظات المملكة، ضمن حزمة من البرامج التطويرية الهادفة إلى وضع اللبنات التأسيسية لمواكبة الرؤية الطموحة للمملكة 2030.

«الرياض» قامت بجولة داخل سجن الملز بالرياض للتعرف عن قرب على مبادرة (التقاضي المرئي عن بعد) وأهميتها ودورها في البرامج الإصلاحية المقدمة للنزلاء الموقوفين في القضايا الأمنية المتنوعة، حيث التقينا عدداً من الموقوفين والقائمين على مركز (خدمات التقاضي المرئي عن بعد) بسجن الملز بالرياض.

إنجاز القضايا بيسر.. واختصار الوقت والجهد والتكاليف

العقيد العتيبي: النظام أحد أبرز الأمثلة الناجحة لتوظيف التقنية في البيئة الإصلاحية

المحافظة على النزلاء من الوقوع ضحية لظاهرة العودة للسجن

في البداية أوضح لـ «الرياض» مدير سجن الملز بالرياض العقيد خالد بن مطلق العتيبي أنه إنفاذاً لتوجيهات سمو سيدي صاحب السمو الملكي وزير الداخلية وبتعليمات ومتابعة من مدير عام السجون بالمملكة اللواء محمد بن علي الأسمري بدأت إدارة سجن الملز بالرياض بتنفيذ رؤية وتعليمات المديرية العامة للسجون الرامية على خدمة الموقوفين في قضايا أمنية متنوعة من المواطنين والمقيمين ضمن المعايير الدولية الرامية لحفظ حقوقهم والمحافظة على كرامتهم وتقديم أفضل الخدمات والبرامج الإصلاحية التي تسهم في خدمتهم وتوفر عليهم الوقت، في إجراء متطلباتهم وتنقلهم، وضمان حقوقهم، وتوعويتهم بحقوقهم وتحقيقها لهم حتى انتهاء محكوميتهم حيث تنوعت برامج التأهيل والإصلاح والبرامج الإصلاحية التي تقدمها المديرية العامة للسجون بالمملكة للموقوفين، في مختلف القضايا كل حسب قضيته والبرنامج الإصلاحي والتأهيلي الموجه له، بهدف المحافظة على النزلاء من الوقوع ضحية لظاهرة العودة للسجن مرة أخرى، والحفاظ على كرامته، وحقوقه أثناء فترة محكوميته، والعمل الجاد على تهذيب سلوك النزلاء، من خلال إعادة تأهيلهم، ليصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع، وتعليم الموقوفين المعلومات الضرورية، ورفع مستواهم الذهني والاجتماعي، ومساعدتهم على التكيف داخل المؤسسة الإصلاحية، وخارجها، والعمل الجاد على تقديم أفضل الخدمات الإصلاحية، خلال فترة الإيقاف، إضافة لبرامج الرعاية اللاحقة للسجناء بعد خروجهم.

النظام يعد من أبرز الأمثلة الناجحة

لتوظيف التقنية في البيئة الإصلاحية
وعن مبادرة (التقاضي المرئي عن بعد) التي بدأ تطبيقها في سجن الملز مؤخراً قال العقيد خالد بن مطلق العتيبي في حديثه لـ «الرياض»: إن المديرية العامة للسجون شرعت بالتعاون مع وزارة العدل في تبني نظام التقاضي المرئي (المحاكمات عن بعد) حيث يعد هذا النظام أحد أبرز الأمثلة الناجحة لتوظيف التقنية في البيئة الإصلاحية.
وأضاف العقيد العتيبي أن (التقاضي المرئي عن بعد) يعمل على ربط الموقفين (إلكترونياً) عبر دوائر تلفزيونية مغلقة بما يكفل للنزيل كافة حقوقه الشرعية والنظامية من داخل السجن دون الحاجة لنقله إلى المحكمة وما يترتب عليه من مخاطر أمنية وكُلفة تشغيلية عالية، ويتم توثيق المحاكمات للرجوع لها وقت الحاجة.
"الرياض" تشهد تنفيذ عدد من المحاكمات "المرئية عن بعد"
»الرياض» وفي جولتها داخل سجن الملز بالرياض وقفت عن قرب لرصد حي عن آلية تنفيذ تبني التقاضي المرئي (المحاكمات عن بعد) والذي تنفذه المديرية العامة للسجون بالتعاون مع وزارة العدل والذي عكس أبرز الأمثلة الناجحة لتوظيف التقنية البيئة الإصلاحية.
ووقفت (الرياض) على جهود المديرية العامة للسجون لتنفيذ مبادرة (المحاكمات المرئية) حيث شرعت المديرية العامة للسجون على تصميم قاعات للمحاكمات داخل سجن الملز بالرياض، متكاملة التجهيزات (عالية الخصوصية، عازلة للصوت، وشاملة للتجهيزات المعمارية والتقنية) حسب مواصفات وزارة العدل، والإدارة العامة للسجون، وتمت تهيئة وتجهيز غرف محاكمة متكاملة منفصلة عن بعضها البعض، حيث تحوي (غرف المحاكمات) على دائرة ربط واتصال مستقلة ترتبط بخط اتصال على مدار الساعة، وتوفير خطوط اتصال بديلة في حالة الانقطاع المفاجئ، كما تحوي غرف (المحاكمات المرئية) على قناة اتصال مرئية سلكية ولاسلكية تدعم بروتوكولات الإنترنت وقناة اتصال صوتية عالية الجودة وعازل للصوت تقوم بلقط الصوت يدويًا وآليًا وشاشات لعرض القاضي أمام السجين من خلال نظام الاتصال عن بعد وجهاز التحقق من البصمة متوافق مع موصفات مركز المعلومات الوطني(NIC) ، ويقبل التوقيع الرقمي، كما أن قاعات المحاكم المرئية قد مصممة بأحجام مختلفة حسب نوع المحكمة والخدمات المقدمة بها إلى كبيرة ومتوسطة وقياسية وتم تجهيز القاعات بأجهزة وأنظمة تقوم بتوثيق الجلسات بالصوت والصورة وتخزينها حتى يتم الرجوع لها بكل سهولة ومتابعة الطلبات المتعلقة بتلك الجلسات وتحوي شاشات لعرض أطراف القضية المتواجدين بالقاعة أو المتصلين بالقاعة من خلال نظام الاتصال عن بعد.
وجود مترجم لغير المتحدثين بالعربية
وقد تم توفير خدمة للترجمة داخل (قاعات المحاكمات المرئية) مرتبطة مع مركز الترجمة الموحد للقيام بعمل الترجمة بين القاضي وأطراف القضية باستخدام أحدث التقنيات المرئية والصوتية عن طريق تواجد المترجمين في المركز أو من مع إمكانية عمل الترجمة عن بعد من خلال الأجهزة الداعمة المختلفة في حالة كان أحد الموقوفين لا يتحدث اللغة العربية مع توفر خدمة شاشات لعرض القاضي وأطراف القضية أمام المترجم من خلال نظام الاتصال عن بعد وتفعيل جهاز التحقق من البصمة متوافق مع موصفات مركز المعلومات الوطني(NIC) ، ويقبل التوقيع الرقمي، والعمل على توثيق الجلسات صوتاً وصورة.
الرياض» تلتقي الموقوفين المستفيدين من خدمة المحاكمات«
»الرياض» التقت بعدد من المستفيدين ومن المتوقع استفادتهم من خدمة المحاكمات المرئية بسجن الملز بالرياض لرصد انطباعاتهم عن الخدمات المقدمة لهم ومدى أهمية تطبيق مشروع (المحاكمات المرئية عن بعد) في الأصلاحيات ، واللذين أبدوا شكرهم للمسؤولين والقائمين على هذه المبادرات مؤكدين أن كثيراً من الخدمات التي أصبحت تنفذها المديرية العامة للسجون في إصلاحياتها، من البرامج الإصلاحية أصبحت اليوم من الأمور التي تقلل من حجم معاناتهم على حد تعبيرهم بعد ارتكابهم لأخطاء في يوم من الأيام يقومون اليوم بدفع ثمنه، مشيرين إلى أن مثل برامج ثقة، وبرنامج مراكز الأعمال للموقوفين في القضايا المالية، والإرشاد النفسي، والتأهيل للعمل، والتدريب وغيرها من البرامج الثقافية والاجتماعية التي أصبحوا يستفيدون منها أشعرتهم، بتحسن في حالتهم النفسية والمزاجية، مؤكدين أن مبادرة (المحاكمات المرئية عن بعد، خففت عليهم الحرج ومعاناة التنقل من الإصلاحية (مكان الإيقاف) إلى المحكمة حيث كانوا على حد تعبيرهم يشعرون بالحرج عندما ينظر إليهم الآخرين وهم في سيارات السجون مكلبين بالقيود، أما اليوم فتتم محاكمتهم في سرية، ويمكن لهم الاعتراض متى ما أرادوا على الحكم الصادر، إضافة إلى سهولة التواصل مع المحامي وحضور جلسة التقاضي إذا لزم الأمر.
في البداية يقول (علي) أحد الموقوفين بسجن الملز بالرياض رغم مرارة الألم التي أشعر بها بسبب ارتكابي جرم في يوم ما وأنا اليوم أدفع ثمنه من حريتي ففي البداية كانت الصدمة والموقف صعب بالنسبة لي لكن بعد فترة من إيقافي بسجن الملز بالرياض والاستفادة من بعض البرامج الإرشادية والنفسية، وتسهيل عدد من الخدمات مثل خدمة (المحاكمات المرئية عن بعد) والتي أزالت عن معاناة التنقل من الإصلاحية إلى المحكمة في سيارة تابعة للسجون وتحت الحراسة

المشددة ونظرات الناس الفضولية أصبحت اليوم يمكنني مقابلة (القاضي) عبر الدائرة التلفزيونية ومعرفة الحكم، وطباعته الفورية وأنا في نفس المكان، كما يمكنني أن أعترض على الحكم المقام علي خلال شهر من خلال خدمة الاعتراض، وبالأماكن التواصل مع المحامي وحضور جلسة الحكم والمرافعة دون شعور بالحرج، من جانبه يقول أبو خالد (المحاكمات المرئية عن بعد) أسهمت في رفع الحرج النفسي على السجين وأزالت رعب مواجهة القاضي وغيرها من الآثار النفسية والاجتماعية وهي خدمة كغيرها من الخدمات التي تقدمها السجون للموقوفين من جميع الجنسيات، وفي رأيي الشخصي أنها تؤدي نفس الغرض الذي يحصل عليه السجين عند الذهاب به إلى المحكمة الوقوف أمام القاضي، فالحكم سيكون هو الحكم بالطبع، سواء ذهب السجين للقاضي أم أتي إليه القاضي عبر الاتصال المرئي، والجميل في هذه المبادرة أنه يحق للموقوف المعارضة على الحكم الصادر بحقه خلال شهر من إصدار الحكم، وحضور المحامي وغير ذلك من الخدمات التي تخفف من هول المحاكمة.

أما الموقوف (حسن) فأشار إلى ميزة أخرى من مميزات (المحاكمات المرئية عن بعد) وقال إن كثيراً من الموقوفين في قضايا يكون أغلب أصحاب الحق خارج المدينة التي يقوف فيها السجين ويكون لديه مماطلة في الحضور وأنا أرى أن المحاكمات المرئية عن بعد ساهمت في توفير الوقت على الأطراف وربط القاضي بجميع الأخصام والحكم الفوري العادل بكل يسر وسهولة.

فيما يؤكد الموقوف أبو سالم أن المحاكمات المرئية ساهم بشكل كبير في التعجيل بإصدار الأحكام القضائية وعدم تأخير القضايا عن القضاة، حيث شعرت ومن خلال حديثي مع بعض الموقوفين سرعة صدور أحكام بحقهم، على عكس ما كان يسمع في السابق عن تأخر إصدار الأحكام على الموقوفين، لأسباب غير واضحة.

مقطع فيديو يكشف الحاجة لتوفير بيئات آمنة للأطفال

لا تهملوا أبناءكم في الحضانات!..

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 ربيع أول 1441هـ -10 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1786976

وثق مقطع فيديو راج عبر منصات التواصل الاجتماعي، قيام امرأة بتعنيف أطفال داخل إحدى الحضانات بالرياض، مما أثار غضب العديد من المغردين، مطالبين الجهات المختصة بالتدخل السريع وفرض العقوبات النظامية ضد المرأة، مؤكدين على أنه يجب أن يشعر الأطفال بالأمان في المنزل، وفي المدرسة وفي مجتمعاتهم، إلاّ أنَّ هذه الأماكن نفسها غالباً ما تكون مصدر ما يحدث من عنفٍ ضدَّ الأطفال، بل في كثيرٍ من الأحيان يحدث ذلك على أيدي أولئك الذين يرونَهُم كل يوم.

كامل الحقوق

ومن جهة قانونية ذكر المحامي عبدالله بن قاسم العنزي أن النظام السعودي كفل للطفل كامل حقوقه، ووضع نظاماً خاصاً لحماية الطفل الصادر بمرسوم ملكي، وهي مجموعة من الإجراءات التي تمنع حدوث أي شكل من أشكال الإساءة للطفل أو إيذائه جسدياً أو نفسياً أو استغلاله أو إهماله، وأكد أن للطفل في جميع الأحوال أولوية التمتع بالحماية والرعاية والإغاثة، مضيفاً أن ما تم تداوله في وسائل التواصل من تعرض طفل للتعنيف بالتأكيد أنه مخالفة يعاقب عليها النظام، ولذلك، الإجراء في مثل هذه الحالات سرعة الاستجابة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات الأمنية استدعاء هذه الحاضنة أو المربية وإحالتها إلى النيابة العامة، حيث إن المادة 23 من نظام حماية الطفل نصت على أن النيابة العامة تتولى التحقيق في التصرفات التي تخالف أحكام نظام حماية الطفل، ولها أن ترفع الدعوى أمام القضاء لاعتبار أن مثل هذه المخالفات تخضع لتقدير القضاء في تقرير العقوبة المناسبة.

وقالت المحامية رنا الدكنان: الحالة الأولى: أن يحرك المدعي العام دعوى ضدها وإثبات جميع المخالفات التي قامت بها مثل أن تكون غير مرخصة، والحالة الثانية: أن يقوم ذوو الطفل بالتقدم ببلاغ ضد معنفة الطفل، الحالة الثالثة: أن يبلغ مصور المقطع أو من حضر الحادثة على المعنفة، مضيفةً: إن صح أن المعنفة غير مختصة أو أن الحضانة غير مرخصة فإن هذا تفريط من قبل ذوي الأطفال يقع عليهم عبء مسؤوليته، أما في حال تم محاسبتها فسيتم معاقبتها بالحق العام يمثله المدعي العام وفي الحق الخاص يمثله ذوو الطفل.

تساؤلات مهمة

وذكر الاختصاصي الاجتماعي محمد الحمزة أن تعنيف طفل في الحضانة من خلال المقطع المنتشر لمعلمة حضانة وقيامها بالتعامل بشكل عنيف مع طفل يعطينا عدة تساؤلات؛ هل من اللائق تربوياً التعامل مع طفل بهذه القسوة حتى لو كان التعامل فيه نوع من الدعابة أو المزح فضلاً عن كون التعامل عن غلظة وقسوة؟، فلا يليق أبداً شد الأطفال بهذا الشكل حفاظاً على صحتهم وعدم تعرضهم لأي نوع من الإصابات، ومن ناحية أخرى؛ مديرات الحضانة عليهم عبء كبير ومهم في التأكد من كفاءة المعلمات وتأهيلهم الأكاديمي ومدى قدرة تحملهم للأطفال وحسن التعامل معهم، فلابد من المتابعة الدقيقة والتقييم المستمر وأخذ رأي الطلاب والأهالي، ومن يثبت عدم قدرتها تحمل التعامل مع الأطفال فيتخذ معها إجراء فوري، هذا الإجراء قد يكون تدريباً وإعادة تأهيل أو تنبيهاً وتوجيهاً أو تنحية عن العمل المباشر مع الأطفال، مضيفاً: من ناحية الأمهات؛ يفترض متابعتهن أطفالهن وملاحظة أي تغير عليهم بسبب ما قد يحصل لهم في الحضانة سواء من المعلمات أو من الطلبة، وأن يكون هناك تواصل مستمر مع المعلمات ومع إدارة الحضانة، وأيضاً على الأم التأكيد على الحضانة في حسن التعامل مع الأطفال، وأن تكون هناك صراحة ووضوح حول احتياج الطفل بالذات من لديهم فرط حركة، مبيناً أن الإجراء الذي تم الإخبار عنه حول تحويل القضية للنيابة العامة يضع أمامنا تساؤلات مهمة عن دور وزارة التعليم في متابعة مثل هذه الحوادث، وأين دور المشرفين والمتابعين للقضايا التي تحصل داخل المدارس؟ مشيراً إلى أن التعامل مع طلاب الحضانة له وضع خاص وحساس لخصوصية العمر، فلابد من إجراءات إدارية منظمة لكل جوانب العمل الإداري والتربوي، وأن تكون هيئة التدريس على دراية بذلك منعاً لأي اجتهادات أو أي عمل قد يسبب إرباكاً للعمل، متمنياً بيئة تعليمية وتربوية سليمة، خالية من المنغصات، تعطينا الأمان والاطمئنان لحياة أطفالنا.

أقسى العقوبات

وأكدت أريج بنت عبدالعزيز - أم لأربعة أطفال وموظفة - على أنه لابد من وضع أقسى العقوبات على من تهون لها نفسها بإيذاء أطفال لا حول لهم ولا قوة، حتى تفكر أكثر من مرة قبل الإقدام على فعل هذه الممارسات المشينة.

وأضافت ليلى بنت عبدالله - معلمة وأم لطفلين - أن وجود حضانات في كل مؤسسة يُمكن الأم من زيارة طفلها والاطمئنان عليه خلال ساعات الدوام الرسمي، وحتى تشعر بالراحة وتصبح أكثر إنتاجاً، ونقلل من حدوث هذه المشكلات.

وأشارت هند بنت عبدالله إلى أن وجود الكاميرات في الحضانات ومتابعة الإدارة أمر في غاية الأهمية، فتعنيف الطفل هو دمار له ولشخصيته، وقد يتسبب بأمور أكبر وأسوأ مثل الأمراض النفسية التي قد ترافقه طوال حياته.

ارتفاع أعداد المحامين إلى 6600 منهم 561 امرأة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 13 ربيع أول 1441هـ - 10 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/658443

جابر المالكي - الرياض

كشفت وزارة العدل عن ارتفاع أعداد المحامين والمحاميات المسجلين لدى الوزارة إلى 6600 محام ومحامية، بينهم 561 محامية، و6039 محاميًا.

وبيّنت الوزارة أن مركز التدريب العدلي، قدّم مجموعةً من الدورات ضمن برنامج إعداد المحامين المؤهل لرخصة المحاماة، حضرها مئات المستفيدين والمستفيدات في المسارين المهن والتدريبي، وأوضحت وزارة العدل، أن عدد المتدربين في دورات مركز التدريب العدلي بلغ 6292 متدربًا ومتدربة، بينهم 4158 متدربًا، و2134 متدربة.

وتتيح وزارة العدل للمستفيدين على بوابتها الإلكترونية، وبوابة «ناجز» التابعة لوزارة العدل، مجموعةً من الخدمات للمحامين، إضافة إلى تسجيل بيانات ومعلومات المتدربين، للسماح لهم بتقديم طلب التدريب من خلال خدمتي «قيد محام متدرب»، و»انتقال محام متدرب»، إضافة إلى تقديم خدمة «إخلاء طرف» المحامين المتدربين إلكترونيًّا.

إجراءات صارمة ضد 411 محاميا وإحالة 148 إلى النيابة لتعزيز النزاهة والارتقاء بأداء منظومة العدالة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ربيع أول 1441هـ - 7 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/658316

سعيدالزهراني- الطائف

A A

كشف تقرير رسمي لـ «الهيئة السعودية للمحامين» عن اتخاذ إجراءات صارمة ضد 411 من المحامين لقاء مخالفاتهم لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، وضعف مستويات بعضهم خلال العام المنصرم.

وتضمنت الإجراءات الصارمة إحالة 148 محاميا إلى النيابة العامة، وشطب فوري لـ30 محاميا، وإصدار قرارات تأديبية بحق 30 آخرين، وتحويل 33 محاميا إلى محامٍ غير ممارس، ورفض الترخيص لـ170 متقدما للحصول على رخصة المحاماة، وذلك في إطار الحرص على رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم وحسن أدائهم لعملهم، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية، والارتقاء بقطاع الممارسة المهنية القانونية في المملكة؛ ليكون قطاعاً رائداً يسهم في خدمة العدالة في المجتمع.

وتتضمن أهداف الهيئة وضع أسس ومعايير مزاولة المهنة، ومراجعة تلك المعايير، وتطويرها وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية، والعمل على رعاية مصالح أعضاء الهيئة الأساسيين المتعلقة بممارسة المهنة وفق ما هو مقر نظاماً، والعمل على تقديم الخدمات اللازمة لهم في هذا الشـــأن، بما فيها التصديق على توقيعاتهم، وتنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة، والمشاركة فيها، وذلك بعد التنسيق مع وزارة العدل، ووفقاً للإجـــــراءات النظامية، ووضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، والمشاركة في ذلك مع الجهات المختصة، وإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكتب والنشرات والمجلات العلمية والمهنية والدوريات،والتقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات تتعلق بالمهنة، تقديم العون الحقوقي للمستحقين، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.

»الأحوال المدنية" للسعوديات: هذا الإجراء يستلزم "الولي الشرعي«

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 13 ربيع أول 1441هـ - 10 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1755358

»عكاظ» (النشر الإلكتروني(
يبرز «الولي الشرعي» مجدداً إلى واجهة القضايا التي تخص المرأة السعودية، ولكن هذه المرة في ما يتعلق بـ«كرت العائلة» حيال المعاملة التي تختص بها وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية.
فوفقا لما كشفته «الأحوال المدنية»، فإن تعديل الاسم في «كرت العائلة» يلزم لإتمامه أن يقوم به الولي الشرعي للمرأة السعودية، حتى وإن سبق ذلك تعديل الاسم في بطاقة الهوية الوطنية.
هذا الإيضاح أوردته «الأحوال المدنية»، ردا على استفسار مغردة أفادت بإجرائها تغييرا لاسمها في «بطاقة الأحوال»، متسائلة عن إمكانية تعديل الاسم في «كرت العائلة» هل يتم من قِبَلِها أم عن طريق «الولي»؟، موضحة أن والدها متوفى، ليتم الرد من الأحوال المدنية بأنه يلزم لذلك «الولي الشرعي.«

89 %من الأزواج والزوجات سعوديون

819زيجة مقابل 315 طلاقاً يومياً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 13 ربيع أول 1441هـ - 10 نوفمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1755496

عدنان الشبراوي (جدة@Adnanshabrawi)
أوضحت وزارة العدل أن عدد عقود النكاح خلال صفر 1441هـ بلغ أكثر من 11 ألف عقد، بزيادة قدرها 7% من عقود النكاح الصادرة في الشهر نفسه من العام الماضي. ومثلت عقود النكاح التي يكون طرفاها سعوديين نسبة 89% من إجمالي عقود النكاح في المملكة. ويراوح عدد عقود النكاح الصادرة يومياً بين 345 و819 عقداً. وأوضحت وزارة العدل، في تقرير، أن عدد صكوك الطلاق بلغ 5192 صكاً، 48% منها في منطقتي الرياض ومكة المكرمة. ويراوح عدد صكوك الطلاق الصادرة يومياً في جميع مناطق المملكة بين 195 و315 صكاً. وراوح عدد صكوك الطلاق الشهرية لفترة الـ12 شهراً السابقة بين 2430 كحد أدنى، و5110 كحد أعلى. وأكدت الوزارة أن المقارنة بين أعداد صكوك الطلاق وعقود النكاح لا تشير إلى نسب الزواج أو الطلاق الفعلية في المملكة خلال هذا الشهر، لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي، وإنما تاريخ إثباته، أو تصديقه في المحكمة الذي ربما حدث في فترة سابقة.

73 ألف سعودي يغادرون السوق وساند يعوض نصف العاطلين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 13 ربيع أول 1441هـ -10 نوفمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1027572

الرياض بندر مسلم

بينما بلغ المواطنون والمواطنات المغادرون سوق العمل في العام الماضي نحو 73 ألفا، بينت إحصائيات حديثة وصول عدد المستفيدين من "ساند" الذين يحصلون على معاشات شهرية بنهاية العام نحو 44 ألف مستفيد، أي أن النظام تمكن من صرف معاشات أكثر من نصف السعوديين المغادرين من سوق العمل في العام المنصرم.

قلة النمو

بحسب المعلومات الأخيرة الصادرة عن المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية، فإنه وصل عدد المستفيدين من نظام "ساند" عام 2017 نحو 25.648 مستفيدا، أي بنسبة نمو 72% بالمقارنة مع العام الفائت، وأنه تم البدء بصرف منافع فرع التعطل عن العمل "ساند" من سبتمبر 2015 مما يبرر قلة النمو الكبير في أعداد المستفيدين.

إجمالي المستفيدين

كشفت البيانات، عن بلوغ عدد المستفيدين في فرع التعطل عن العمل "ساند" منذ انطلاقه حتى العام الماضي 46.056 مستفيدا بارتفاع قدره 31% عن عام 2017 الذي وصل فيه عدد المستفيدين فيه 31.737.

إخفاء عدد المستفيدين

يذكر، أن إحصائيات عدد المستفيدين من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند" في عامي 2015 و2016 ما زالت مخفية ولم تعلن عنها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث خرجت، مؤخرا، البيانات الخاصة لعدد المستفيدين في عامي 2017 و2018 فقط.

نظام ساند

وصدر المرسوم الملكي في عام 1435 القاضي بالموافقة على نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند" الذي يطبق على جميع السعوديين دون سن التاسعة والخمسين الخاضعين لفرع المعاشات بموجب نظام التأمينات الاجتماعية، إذ يقوم على رعاية العامل السعودي وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته بحيث يعمل البرنامج إلى سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة وذلك بتوفير حد أدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشا كريما بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم ومساعدته في البحث عن عمل آخر.

ويعد نظام ساند أحد البرامج المساعدة على توطين الوظائف في القطاع الخاص، كما أن هذا النظام مطبق في معظم دول العالم، ويعتبر إحدى آليات إدارة سوق العمل ويحقق إيجابيات اجتماعية ذات أبعاد أمنية واقتصادية متعددة وسيساعد في معالجة الأوضاع الحالية والمستقبلية.

شروط استحقاق التعويض

- أن يكون سعوديا
- توفر المدة المحددة نظاما
- ألا يكون مفصولا بسبب راجع للمشترك
- ألا يكون له دخل خاص
- ألا يكون ترك العمل بمحض إرادته
- أن يكون قادرا على العمل
- ألا يكون قد بلغ سن الستين
- التسجيل في "هدف"
- يبحث بجدية عن العمل
- الالتزام بالتدريب

- التقيد بتعليمات وزارة العمل

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

صناعة الوهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 13 ربيع أول 1441هـ - 10 نزفمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/11/10/article_1710046.html

د. سعد آل طلحاب

لا يكاد يمر علي أسبوع في العيادة دون أن أرى مضاعفات استخدام الخلطات مجهولة المصدر، إما لغرض التبييض - وهذا الأكثر شيوعا - وإما لغرض علاج مرض جلدي، كالبهاق والصدفية وغيرهما من الأمراض الشائعة. ورغم كثرة الحملات التوعوية من وزارة الصحة والجمعيات العلمية، إلا أن هذه الظاهرة ما زالت مشاهدة، خصوصا في المجتمعات النسائية. ومع دخول وسائل التواصل الاجتماعي، زاد الوعي بمثل هذه السلوكيات، إلا أنه في الوقت نفسه زادت سهولة الترويج لهذه الخلطات المجهولة المكونات والمصادر، وأصبح من السهولة بمكان الحصول عليها، بل وتوصيلها إلى المستخدم بصورة سريعة. وما يجعل الموضوع أكثر خطورة هو احتواء كثير من هذه الخلطات على مكونات خطيرة أو مكونات لا بد من استخدامها تحت إشراف طبي، مثل مركبات الكورتيزون، حيث إن استخدامها يختلف بحسب الحالة سواء في اختيار التركيز أو المدة اللازمة لذلك. تراوح المضاعفات من أثر استخدام هذه الخلطات بين الالتهابات البسيطة، مرورا بالتأثير في بعض الأعضاء المهمة مثل العين وانتهاء - لا قدر الله - بالوفاة، خصوصا عند استخدامها عن طريق الفم. في جانب الأمراض الجلدية غالبا ما تكون المضاعفات صعبة العلاج، وتستدعي عديدا من الزيارات، إضافة إلى تكلفتها العالية، وذلك أملا في تحسين هذه المضاعفات الناتجة عن مثل هذه المكونات وعلى رأسها الكورتيزون. وأحب في الوقت نفسه أن أنبه إلى أن استخدام الكورتيزون الموضعي هو آمن جدا، إذا كان تحت إشراف طبي ولمدة معينة بخلاف استخدامه غير المنضبط. وعلى الرغم من الجهود المشكورة لوزارتي الصحة والتجارة لمكافحة مثل هذه الممارسات، إلا أن هذه الظاهرة منتشرة مع الأسف وتحديدا في طب الأمراض الجلدية والتجميل، ولذلك فإنها تستدعي مزيدا من الجهود لمكافحتها والحد منها.

المدينة

1500ريال راتب السعوديات!!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 ربيع أول 1441هـ - 10 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/658460

صالح عبدالله المسلّم

*تخيّل أن تتخرّج ابنتك من الجامعة، وتلتحق بالدراسات العُليا، وتتخصص «بتخصص» مطلوب مثل القانون والمُحاماة -حيث إننا حديثو عهد بهذا الجانب- وأن تدخل المرأة للسلك القضائي، وأن تكون مُحامية تترافع في القضايا، هذا المنهج الجديد مكّن الفتيات من الدراسة والتخصص طمعًا في الرزق، وأن هُناك وظائف جديدة ومجالًا جديدًا، ولكن «الصدمة»

الكُبرى، والطامة الكُبرى، أن «مكاتب المحاماة» انتهكت قداسة المحاماة، وتلاعبت بالأنظمة التي يُفترض أن يكونوا هم حُماتها -لا أُعمم- فالغالبية استغل الفتيات بالتدريب لا لأجل التدريب ولكن للاستفادة منها في القضايا و»الجرجرة» في أروقة المحاكم، ومع هذا لا تجد الفتاة من رادع لهؤلاء، ولا جهة تتظلّم فيها لتلك الانتهاكات، فالمُحامي -رُبما- هو القاضي والحكم في هذه المسألة فلن يُدين نفسه وزميله والمهنة!!

*تخيّل أن تتخرّج ابنتك من الجامعة، وتحصل على شهادات ودورات، وتذهب لتبحث عن عمل وفرص وظيفية، وتقرأ «أنت وهي» الإعلانات عن الوظائف التي تملأ الصُحف ومواقع التواصل الاجتماعي، «وتتفاجأ» أن لا جديد، و»لا وظائف» ولا توظيف، وأن ما حدث مُجرّد «استهلاك إعلامي»...! والأعظم من ذلك أن يقوم سعودي في كامل قواه العقلية ويقدم عرضًا لابنتك بوظيفة براتب 1500 ريال..!! هل تخيلتم هذه المواقف؟.!

*تخيّل أن تتخرّج ابنتك من جامعة أمريكية أو أوروبية تتعلّم اللُغة، وتحصل على شهادات ودورات، ويضيع من عمرها سنوات في العلم والتحصيل، وتجد مكانها في «الأُسر المنتجة» تبيع لتكسب قوت عيشها فلا توظيف ولا «وظائف!!«

*تخيّل أن يحصل أبناؤك «من الجنسين» على شهادات، وأنت تتعب لأجلهم وتبتعثهم وتصرف عليهم، ورُبما التحق البعض منهم في برامج الابتعاث، وبقي آخرون على حسابهم، ويعودون، ولكي تفرح بهم لا تجد لهم وظيفة وتذهب للشركات والجهات الأُخرى فتجد صاحب العيون الزرقاء، ومن يلبس الجينز والكرافت، ومن يتحدث بلغتك، ومن جيرانك، ومن هو بعيد عنك، يتحكم في مصير أبنائك في بلدك.. «مُؤلم».. أليس كذلك..؟!

.

كاريكاتير

	الرياض www.Alriyadh.com **المصدر: جريدة الرياض** **الاحد 13 ربيع أول 1441هـ - 10 نوفمبر 2019م** http://www.alriyadh.com/1787043
	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com **المصدر: جريدة الاقتصادية** **الاحد 13 ربيع أول 1441هـ - 10 نوفمبر 2019م** http://www.aleqt.com/2019/11/10/article_1710221.html